مدى إمكانية خصخصة توزيع الكهرباء في محافظة نينوى

دراسة استطلاعية للعوائل المخدومة بشركة كار الخاصة(*)

الباحث: أحمد عبد سالم البدراني
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
ahmedalsalem1985@gmail.com

أ.م.د. محمد نائف محمود
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
mohamed_naef@uomosul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.2.20

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٢/١٨ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/١/١٢ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٨/٣٠

المستخلص

هدف البحث الى عرض أهم المفاهيم والتطورات في موضوع الخصخصة وبيان أهدافها وأشكالها وطرق تطبيقها. استخدم الباحثان الاستبانة الالكترونية الموجهة الى العوائل المخدومة بشركة كار الخاصة، وبعد تحليل إجابات المبحوثين توصل البحث الى ان هناك اتفاق بنسبة (58.80%) من المبحوثين على إجمالي الفقرات المعبرة عن الابعاد الخمسة للمخدومين بشركة كار والمتمثلة بـ(محور جودة الخدمة، محور قائمة الكهرباء، محور الصيانة، محور جودة نظام التزويد، محور التعميم)، وحقق محور جودة نظام التزويد اعلى اسهامات الاتفاق وبنسبة (67.86%)، وجاء في المرتبة الخامسة والأخيرة جاء محور الصيانة وبنسبة اتفاق (48.51%).

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، واقع الكهرباء.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٢) ٢٠٢٣
الصفحات: ٣٥٥-٣٦٨

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

How much is possibility of privatizing electricity distribution in Nineveh Governorate

Exploratory study of families served by carr corporation(*)

Researcher: Ahmed Abd Salem Al-Badrane
Mosul University
College of Administration and Economic
ahmedalsalem1985@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Mohamed Naef Mahmood
Mosul University
College of Administration and Economic
mohamed_naef@uomosul.edu.iq

Abstract

The aim of the research Is to present the most Important concepts and developments In the subject of privatization and to clarify Its objectives, forms and methods of application. The two researchers used the electronic questionnaire for the families served by the private KAR company, and after analyzing the results, the research concluded that there was agreement by (58.80%) of the surveyed families on the total number of paragraphs expressing the five dimensions of those served by the KAR company, represented by (the axis of service quality, the axis of the electricity list, the axis of maintenance, the supply system quality axis, the generalization axis), and the supply system quality axis achieved the highest agreement contributions with a percentage of (67.86%), and the maintenance axis came In fifth and last place with an agreement rate of (4 8.15%).

Key words: Privatization, the Reality of Electricity.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

المقدمة:

تقوم الخصخصة بتحويل مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص لكونه أكثر كفاءة، فكانت نهج للعديد من الدول المتقدمة والنامية لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية. ولا تزال هناك بلدان مترددة بتطبيقها على الرغم ما حققته البلدان الأخرى من نتائج إيجابية، إذ كان لها دور إيجابي في زيادة الكفاءة الانتاجية وتشغيل الايدي العاملة والتخلص أو التخفيف من المديونية الخارجية وزيادة صادرات البلد وتقليل عجز الموازنة وتنشيط الاسواق المالية واستقرار سعر الصرف.

تعد الخصخصة وبمختلف أشكالها وأساليبها من أهم أدوات الاصلاح الاقتصادي المتبعة في الدول المتقدمة والنامية، ومع اختلاف هذه الأساليب كثرت الانتقادات الموجهة للخصخصة في حد ذاتها من جانب وإلى انتقاد الطرق التي تتم بها من جانب آخر، وتعتبر الخصخصة عن طريق الأسواق المالية إحدى طرق تحويل الملكية الأقل انتقاداً باعتبارها تساهم في توسيع الملكية، وللخصخصة طرق مختلفة ولكل منها مزاياها وعيوبها، ويعد اختيار الطريقة المناسبة من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة ويتوقف هذا الاختيار بدوره على عدد من العناصر التي من أهمها مدى تطور الأسواق المالية.

إن التنمية والتطور الاقتصادي من العوامل التي تزيد من الطلب على الطاقة الكهربائية، غير انه قطاعات البنية التحتية وهو قطاع يعاني من اختلالات شديدة ؛ إذ بعد تعرضه الى الدمار أبان حرب الخليج عام ١٩٩١، إذ بقي هذا القطاع منذ ذلك الحين عاجزاً عن انتاج ما يتناسب مع معدل الحاجة من استهلاك الفرد والمصانع والنشاطات الأخرى. لذا تطرح عملية خصخصة الكهرباء كحل لمعالجة ما يعانيه هذه القطاع.

منهجية البحث:

١. مشكلة البحث:

مع تزايد الاهتمام بالخصخصة ودورها في التنمية الاقتصادية، إلا أنها تعد محدودة الأثر في العراق وفي الاقتصاد العراقي، من هنا تكمن مشكلة الدراسة فيما إذا كان لخصخصة قطاع الكهرباء في العراق دور ايجابي من عدمه خصوصاً ان قطاع الكهرباء يعاني من خسائر كبيرة تصل الى 50% وان حوالي 90% من هذه الخسائر هي في توزيع الكهرباء.

٢. الأهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث بالآتي:

أ. ان للخصخصة أو مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية دور مهم في تحسين الاقتصاد وتصحيح الاختلالات الهيكلية، وتخفيض عجز الموازنة.

ب. الإسهام في حل مشكلة الأزمة التي يعانيها قطاع الكهرباء الذي يعد واحد من أهم قطاعات البنية التحتية في العراق.

٣. فرضية البحث:

تفترض الدراسة أنَّ عملية خصخصة قطاع الكهرباء لها دور إيجابي فعال في تحسين الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وسوف تنعكس بشكل إيجابي على المستهلك في معدل ساعات التجهيز ومعدل التكاليف الشهرية بشكل خاص فيما لو تم خصخصة توزيع الكهرباء في العراق وترك مهمة انتاج نقل الطاقة الكهربائية بيد الدولة.

٤. هدف البحث:

يهدف البحث إلى الإحاطة والتعرف على موضوع وأهداف الخصخصة وطرائق تنفيذها وبيان مدى تأثيرها في الاقتصاد القومي، اضافة الى ذلك دراسة وتحليل واقع قطاع الكهرباء في العراق وبيان أثر الخصخصة في ذلك القطاع.

٥. حدود البحث:

ركز الجانب النظري على العراق بشكل عام، في حين جاء الجانب العملي ليحلل نتائج الاستبانة الإلكترونية الموجهة لبعض العوائل المخدومة بشركة كار في مدينة الموصل.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للخصخصة:

١. نشأة وتطور الخصخصة:

تكاد تجتمع أغلب الكتابات والبحوث المعدة في أصل نشأة الخصخصة، أنها عملية حديثة طرأت على العالم في القرن العشرين، وتحديداً في الخمسينيات، ثم تطورت سنة ١٩٧٩ عندما قامت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر آنذاك بالدعوة إلى خصخصة المؤسسات العائدة للدولة.

وقد يكون هذا الأمر صحيحاً من حيث ظهور مفردة (الخصخصة) أو المفردات المرادفة لها، إلا ان المفهوم العام لهذه الفكرة يبدو أقدم في الظهور، إذ يمكن ارجاع فكرة الخصخصة الى المفكر الاسلامي ابن خلدون حينما فكر في تطبيق سياسة الخصخصة التي تهدف الى التحول نحو نمط الانتاج الخاص، فقد تحدث ابن خلدون منذ العام ١٣٧٧ عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاج، وهي فكرة تدل على عمق فهم ابن خلدون، وإدراكه في وقت مبكر لأهمية القطاع الخاص وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه (العبيدي، ٢٠١١: ٢٨).

وخصخصة المشاريع والمنشآت الكبرى للدولة كانت من بين السياسات الجديدة الجذرية التي ظهرت في الربع الاخير من القرن الماضي، ففي حين انخرط الكثير من الدول في برنامج التأميم أثناء العقود التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، ابتدأت مارغريت تاتشر رئيسة وزراء المملكة المتحدة سنة ١٩٧٩ بالعمل على الخصخصة الجزئية للكثير من الشركات المملوكة للدولة، إذ اعتبرت الخصخصة بمثابة عنصر جوهري من عناصر الإصلاح الاقتصادي. وفي العقديين التاليين، انتشرت سياسة الخصخصة في كل ارجاء العالم من أوربا الى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا لتصل الى نقطة مرتفعة خاصة بعد التحول من الاشتراكية الى الرأسمالية عقب سقوط حائط برلين، فكانت بعض الحكومات تهدف من وراء الخصخصة تقليص حجم الحكومة، في حين كانت تهدف أنظمة أُخرى من التوجه للخصخصة لتحقيق إيرادات وعوائد لأنها كانت على قناعة بمزايا الأسواق والمنافسة بعد أن أحبطتها عدم كفاءة وفعالية الشركات الكبرى المملوكة للدولة (اسحق، ٢٠١٢: ١١).

وفي التسعينيات من القرن الماضي أيضاً انتشرت الخصخصة في أكثر من خمسين بلداً، إذ بلغت قيمة الشركات التي تم تخصيصها بين عام ١٩٨٥ و١٩٩٢ نحو 328 مليار دولار (العبيدي، ٢٠١١: ٢٩).

٢. مفهوم الخصخصة:

عُرفت الخصخصة على انها تحويل الموجودات أو الخدمات من القطاع العام الذي يحظى بالدعم الضريبي والسياسي إلى المبادرات الخاصة والأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص (قنوع، ٢٠٠٥: ٥٣).

كما وتم تعريفها على انها تغيير شكل الملكية من الملكية العامة الى الملكية الخاصة (Christon,2013:8).

وتعرف الخصخصة بأنها انتقال ملكية الوحدات الانتاجية السلعية والخدمية من الحكومة (القطاع العام) إلى الأشخاص المعنويين والماديين (القطاع الخاص) جزئياً أو كلياً مرة واحدة أو على مراحل بأساليب مباشرة أو غير مباشرة في أطار مخطط من خلال لإعادة هيكلة الوحدات المعنية أولاً، ومن ثم تغيير قوى الإنتاج وعلاقته وزيادة ارتباطه باليات السوق الحر (السالم، ٢٠١٩: ٤٦).

وعرفت على انها تحويل الملكية العامة المنتجة للسلع والخدمات التي تتملكها وتديرها الدولة إلى الملكية الخاصة التي يمتلكها القطاع الخاص ويديرها (السعيد والانصاري، ٢٠٢٠: ٥٦٠).

٣. أهداف الخصخصة:

إن الآمال الكبيرة المتعلقة بمنجزات الخصخصة والأهداف التي باتت تسعى اليها البلدان النامية والدول الصناعية المتقدمة على حد سواء، أنما تنبع عن حاجة هذه الدول إلى إيجاد وسيلة تنموية للمضي قدماً في اتجاه النمو الاقتصادي والتنمية، ومن الاهداف المنشودة لعملية الخصخصة هي: (جارالله، ٢٠١٨: ٣٦)

أ. رفع الكفاءة الاقتصادية : وذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وعناصر الانتاج من أجل الوصول الى الحجم الأمثل للإنتاج والذي يتوافر فيه الجودة والسعر التنافسي، والقطاع الخاص يأخذ في قرارته عنصر الربحية بعين الاعتبار وتحقيق أعلى عائد للحفاظ على بقاء نشاطه، وعليه فإن من المتوقع أن تؤدي الخصخصة إلى الانتاج وتحسين نوعيته وتخفيض التكاليف.

ب. زيادة المنافسة: في ظل المنافسة تتاح للمنشآت الخاصة التي يتم خصخصتها حرية الدخول والخروج من السوق والانتقال من نشاط لآخر لتحقيق الأرباح مما يتطلب تخفيض التكاليف وزيادة جودة السلع كشرط أساسي لبقائها في السوق التنافسي، وبالتالي تحسين الكفاءة الاقتصادية وبيع الوحدات المنتجة لمنتجاتها عند الأسعار التوازنية بالسوق التنافسية التي تعد أقل الأسعار التي يرتضيها المنتجون والمستهلكون مع غياب تدخل الحكومة واتباع المؤسسات الأسس الاقتصادية الكفؤة وخضوعها لضوابط عمل سوق المال في تدبيرها للتمويل وإيراداتها، فضلاً عن ربط الأجور بالزيادة الإنتاجية.

ت. تغيير نمط حقوق الملكية: من الوجهة الاقتصادية تعتبر عملية تغيير حقوق الملكية عاملاً محفزاً لزيادة الاستثمارات الخاصة، فضلاً عن تكوين وتنمية الثروة مما يؤدي إلى المزيد من القدرة على التوسع في الاستثمار في الانشطة المختلفة والمزيد من الثروة.

ث. رفع مستوى الكفاءة الانتاجية للمرافق العامة الاقتصادية.

ج. الهدف السياسي: تسهم الخصخصة في القضاء على تسلط المسؤولين الحكوميين والسياسيين الذين يستغلون نفوذهم لتلبية مصالحهم على شرط أن يكون العمل في وسط نزيه خالٍ من الفساد والا تكون النتائج عكسية تماماً (هندي، ١٩٩٥: ٧).

ح. توسيع حصة القطاع الخاص من خلال طرح المؤسسات العامة مشاريعها في السوق المالي فتتيح المجال أمام المدخرين والمستثمرين الصغار للاكتتاب واعطائهم فرصة المشاركة في ملكية المؤسسات الاقتصادية (Sheshinski & Eytan,2003:430).

خ. التخلص من التدخل الحكومي: من خلال تعزيز قوى السوق المنافسة والقضاء على الفساد الاداري المتفشي في المؤسسات العامة (Lieberman,2015:11).

د. تخفيض الأعباء المالية من جراء انفاقها على الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة ومن ثم تقليل أعباء الموازنة العامة والمتمثلة في الاستنزاف المستمر للخزانة العامة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامة غير الكفؤة، والحد من العجز المالي من خلال الايرادات التي تتحقق بخصخصة الشركات (زوبي، ٢٠١٦: ٥).

ذ. التخلص من مشاريع الدولة الخاسرة وتحويلها الى مشاريع استثمارية أخرى لتخفيف العبء على موازنة الدولة (الخزرجي، ٢٠٠٨: ٢٦).

ر. تُسهم الخصخصة في حل المشاكل المالية للدول التي هي بحاجة للموارد المالية، فعملية بيع المشاريع العامة والحكومية من قبل الحكومة نفسها سوف تقابلها عملية شراء من قبل افراد أو دول أو منظمات الأعمال في الدولة وبالتالي فإن مصدراً تمويلياً جديداً سوف يسد الحاجة التمويلية لتلك الدولة (الجميل ، ٢٠١١: ٥٣).

وهناك في واقع الحال أربعة أنماط رئيسية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بشكل عام، وفي المنشآت الحكومية على وجه الخصوص، والتي يمكن تلخيصها بما يأتي: (الهزايمة، ٢٠٠٤: ٢٣)

أ. التخلي عن عقود الملكية (Divestiture): يتضمن هذا النمط من سياسات الخصخصة قيام الدولة ببيع كامل أو جزء من أصولها إلى القطاع الخاص.

ب. عقود التأجير (Leasing Contracts): يتمثل هذا النمط من الخصخصة بقيام الحكومة بتأجير إحدى المنشآت أو المشاريع التابعة لها الى القطاع الخاص مقابل إيجار معين ووفق شروط ومدة متفق عليهما.

ت. عقود الإدارة (Management Contracts): تقوم الحكومة وفق هذا النمط بإبرام عقود مباشرة مع القطاع الخاص لإدارة إحدى المنشآت العامة وفق شروط ومدة محددة.

ث. عقود الامتياز (Franchise or Concession Agreement): يعد عقد الامتياز من العقود طويلة الأجل ولمدة قد تصل إلى 25 سنة قابلة للتجديد على وفق الظروف السياسية والامنية والاقتصادية وبخاصة معدلات التضخم للبلد المعنى (World Bank,1998:19).

يشير التنوع اعلاه إلى انه ليس هناك في الواقع اقتصاديات قطاع عام بالمطلق أو قطاع خاص بالمطلق، فدول العالم، حتى الأوربية منها تختلف من دولة الى أخرى في توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص (الهزايمة، ٢٠٠٤: ٢٦).

٤. شركة كار:

هي صورة من صور الخصخصة لتوزيع الكهرباء في مدينة الموصل محافظة نينوى، هذه النوع من الخصخصة هو العقد المبرم بعنوان (مشروع الخدمة والجباية) بين الشركة العامة لتوزيع كهرباء المنطقة الشمالية والشركة الخاصة المتمثلة بشركة كار لإنتاج الطاقة الكهربائية لعدد من احياء مدينة الموصل، تعمل شركة كار في مجال الطاقة وبرأس مال عراقي، ولدى هذا الشركة أعمال مع الحكومة العراقية في قطاعي النفط والطاقة. وحسب ما جاء في منشور تعريفي اصدره القسم الاعلامي لشركة كار وضح فيها القسم هدف الوزارة من المشروع وأهم واجبات الشركة وكالآتي:

تهدف وزارة الكهرباء من خلال هذا المشروع إلى:

أ. الترشيد في استهلاك الطاقة الكهربائية.

ب. تقليل نسب الضائعات في الطاقة.

ت. تحقيق وفرة في الطاقة الكهربائية.

ث. القضاء على التجاوزات.

ج. تأهيل وتحسين الشبكة الكهربائية.

ح. جباية أجور استهلاك الطاقة.

خ. نصب عدادات ذكية تُربط مع المنظومة العائدة لوزارة الكهرباء.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق:

يواجه قطاع الطاقة العراقي تحديات كبيرة، ولا تزال معظم الأسر تعاني من انقطاع الكهرباء بشكل يومي، بسبب تزايد الطلب على الكهرباء، والحاجة إلى أجهزة التبريد في فصل الصيف، وقلة التوليد على مدى السنوات الماضية، اتسع حجم الفجوة بين الطلب على الكهرباء وإمدادات الشبكة من الطاقة على الرغم من زيادة توليد الكهرباء بمقدار الثلث. كما وقل الاستثمار في البنى التحتية، ولاسيَّما في شبكة التوزيع، بسبب القيود المفروضة على الموازنة الاتحادية بعد انخفاض أسعار النفط ٢٠١٤، مِمَّا أدَّى إلى انخفاض مستويات الإنفاق وفي الوقت نفسه لم تكن جباية الرسوم مقابل الحصول على الكهرباء كافية لتكملة الموازنة الرأسمالية وهذا يخلق دورة سلبية تقلل فيها العائدات المنخفضة من الاستثمار الرأسمالي ، مِمَّا يحد بدوره من العرض والإيرادات المتاحة.

وأدَّت المولدات الخاصة دوراً بارزاً في زيادة إمدادات الطاقة الكهربائية، مِمَّا ساعد على التخفيف من النقص الحاد في ذروة أشهر الصيف. وفي عام ٢٠١٨ بلغ إمداد الطاقة الذي تنتجه مولدات الاحياء والمولدات المملوكة للدولة 5 جيجا واط، إذ تسد هذه المولدات نصف الفجوة الحاصلة بين ذروة الطلب على الكهرباء والطاقة المنتجة فعلياً. إنَّ هذه الخيارات ذات تكلفة باهظة على المستهلكين، وبسبب هذه التكاليف الباهظة فإنَّ معظم الأسر غير قادرين على الاعتماد على هذه المولدات في سد حاجتها الكاملة من الكهرباء، وبهذا عليهم التنازل عن استخدام بعض الأجهزة التي تعمل على الطاقة الكهربائية (مثل استخدام مكيف الهواء) حتى عند امتلاكهم لهذه الأجهزة .(IEA,2019:2)

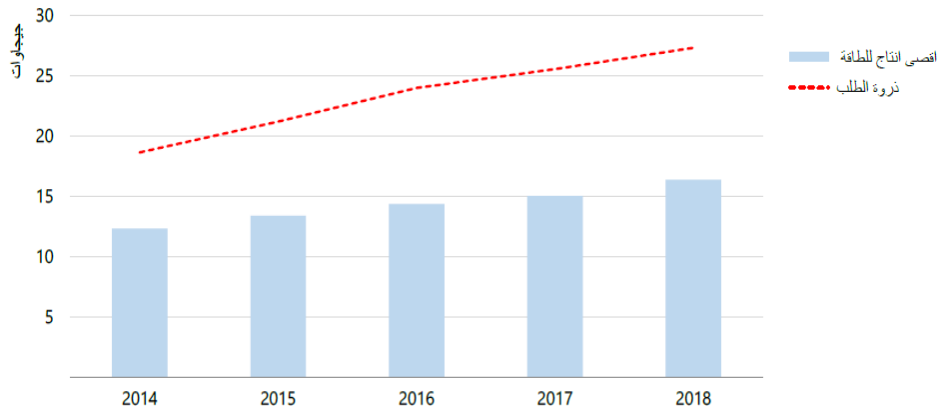

الشكل (1) الفجوة الحاصلة بين إنتاج الكهرباء والطلب عليه ٢٠١٤-٢٠١٨

Source: International Energy Agency, Iraq's Energy Sector, A Roadmap to Brighter Future, 2019. www.iea.org.

لقد عانى قطاع الكهرباء في العراق من أزمة منذ العام ٢٠٠٣ ولا يزال المواطنون في عام ٢٠٢٢ يعانون من انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة ونقص في طاقة التوليد وهدر غير مسبوق وخسائر أثناء النقل والتوزيع على الرغم من الإنفاق الحكومي الضخم (الاستثماري والاستهلاكي) الذي بلغ 123 ترليون دينار للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢١) (العنبكي، ٢٠٢٢: ١).

تتراوح خسائر الإنتاج والنقل والتوزيع بين 40-50%، وما يصل إلى 90% منها خسائر في التوزيع، بما في ذلك الخسائر التقنية، والخسائر غير التقنية مثل السرقة، وعدم الفوترة، وأجهزة عدادات الطاقة المعطلة والبالية، والربط الكهربائي غير القانوني. كذلك يؤدي الافتقار الى قطع الغيار والصيانة الملائمة الى الزيادة غير المتوقعة في الخسائر التقنية.

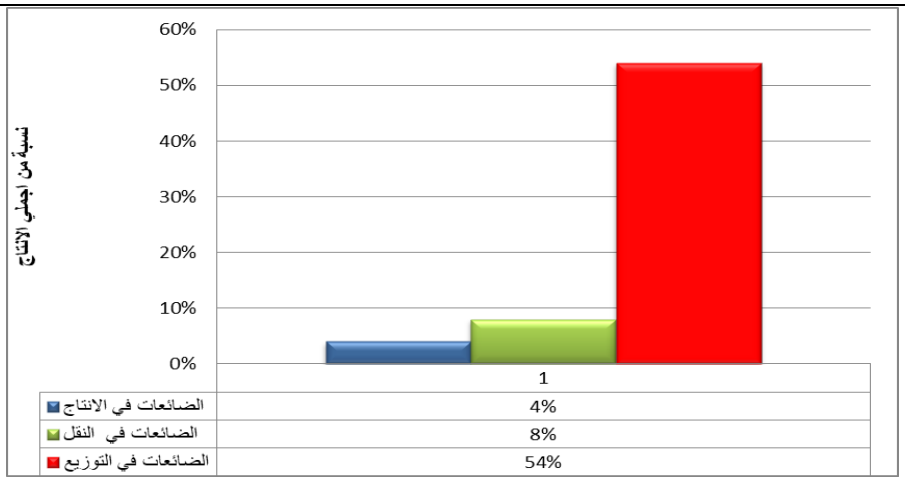

الشكل (2) نسب الخسائر في قطاعات الكهرباء

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على وزارة الكهرباء العراقية، التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠١٩، ٢٥.

هناك جملة من التحديات التي تقف عائق أمام تطوير قطاع الكهرباء في العراق علاوة على ذلك الاستمرار في سد الطلب المتنامي والمثالية في الإنتاج والاستهلاك أبرزها: (وزارة التخطيط العراقية، ٢٠٢٢: ١٥٣)

أ. ارتفاع عجز الإنتاج نتيجة لخروج عدد من المحطات عن الخدمة.
ب. ارتفاع نمو الأحمال وتزايد الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل كبير وبمعدل 7% سنوياً بسبب الانشطارات في الوحدات السكنية.
ت. العجز في توفير الوقود المناسب للمحطات القائمة ما يقلل من كفاءتها.
ث. انخفاض مناسيب المياه وتأثيرها السلبي على تشغيل المحطات البخارية.
ج. عجز الاستثمارات العامة عن تمويل تنفيذ المشاريع.
ح. ضعف التشريعات الخاصة بالاستثمارات في قطاع الكهرباء.
خ. ضعف الثقافة المجتمعية الخاصة بعملية ترشيد الاستهلاك وعدم القناعة بتحمل المواطن المسؤولية عن تغطية تكاليف الخدمات المقدمة له بوصفها التزامات وطنية.
د. ضعف حوكمة القطاع جرَّاء التداخل بين الوزارة والحكومات المحلية بخصوص المشاريع المنفذة بالمحافظات.
ذ. العجز الكبير عن جباية كلفة تجهيز الطاقة الكهربائية وعدم تطبيق الإجراءات القانونية الخاصة بإلزام المستهلكين بتسديد اجور الكهرباء.
ر. ضعف تنفيذ أحكام قوانين محاسبة المتجاوزين على الشبكة الكهربائية.
. ضعف التنسيق في التوقيتات الزمنية المتعلقة بتنفيذ المحطات وتنفيذ خطوط النقل ما يؤدي الى عدم تشغيل المحطة المنجزة بسبب عدم انشاء خطوط النقل الخاصة بها.
س. تقادم معدات المنظومة الكهربائية مع مرور الوقت وحاجتها المسة الى برامج الصيانة والتأهيل لديمومة عملها.
ش. عدم استيعاب شبكات النقل والتوزيع للطاقة المضافة.

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث ونتائج تحليل الاستبانة:

تحليل نتائج الاستبانة:

وصف العمل الاحصائي:

يركّز هذا المبحث على وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها في ضوء تحليل إجابات المبحوثين بعد اجراء استبانة لبعض العوائل المخدومة بشركة كار الخاصة، باعتماد البرامج الإحصائية (SPSS V26) للاستدلال على النسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف وشدة الاستجابة.

وصف وتشخيص متغيرات الدراسة:

يشير مضمون هذه الفقرة إلى وصف متغير المخدومين بشركة كار وتشخيصه بدلالة المحاور المعبرة عنه في ضوء إجابات المبحوثين عن الفقرات المجسدة لكل منها وعلى النحو الآتي:

أ. محور جودة الخدمة:

تؤشر نتائج الجدول (1) إلى أنَّ محور جودة الخدمة تمثل بالفقرات الفرعية (X11-X14)، وبنسبة بلغت (52%) من المبحوثين نحو الاتفاق على إجمالي فقرات هذا البُعد

ونسبة عدم الاتفاق بنسبة قدرها (15%) ونسبة غير المتأكدين من إجاباتهم (33%) ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (2.38)، وانحراف معياري (0.72) وبمعامل اختلاف (30%)، وشدة استجابة (79%)، إذ أسهمت الفقرة (X12) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (66%) بوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري(0.70) وشدة استجابة (85%) التي تنص على (لاحظت فرقاً إيجابياً في الخدمة المقدمة من شركة كار)، وجاءت أقل الإسهامات من الفقرة (X11) بنسبة بلغت (47%) وبوسط حسابي (2.31) وانحراف معياري (0.74) وشدة استجابة (77%) التي تشير إلى (أسهم وجود شركة كار في تسهيل وتقليل إجراءات حصول المستهلك على الخدمة الكهربائية).

الجدول (1) وصف محور جودة الخدمة وتشخيصه

الفقرات	مقياس الاستجابة				الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الاستجابة %
	اتفق (3)		اتفق الى حدٍ ما (2)		لا اتفق (1)			
	ك	%	ك	%	ك	%		
X11	53	47.32	41	36.61	18	16.07	2.31	0.74	31.81	77.08
X12	74	66.07	25	22.32	13	11.61	2.54	0.70	27.35	84.82
X13	55	49.11	37	33.04	20	17.86	2.31	0.76	32.85	77.08
X14	53	47.32	45	40.18	14	12.50	2.35	0.69	29.54	78.27
المعدل العام		52.46		33.04		14.51	2.38	0.72	30.39	79.32

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS V26). n=112

ب. محور قائمة الكهرباء:

تؤشر نتائج الجدول (2) إلى أنَّ محور قائمة الكهرباء تمثل بالفقرات الفرعية (X21-X23)، وبنسبة بلغت (61%) من المبحوثين نحو الاتفاق على إجمالي فقرات هذا البُعد ونسبة عدم الاتفاق بنسبة قدرها (17%) ونسبة غير المتأكدين من إجاباتهم (22%) ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (2.44) وانحراف معياري (0.74)، وبمعامل اختلاف (31%)، وشدة استجابة (81%)، إذ أسهمت الفقرة (X21) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (75%) بوسط حسابي (2.66) وانحراف معياري (0.64) وشدة استجابة (89%) التي تنص على (أسهمت شركة كار في إيصال قائمة الكهرباء في وقتها المحدد)، وجاءت أقل الإسهامات من الفقرة (X22) بنسبة بلغت (46%) وبوسط حسابي(2.19)، وانحراف معياري (0.84) وشدة استجابة (73%) التي تشير الى (لم الاحظ أي زيادة غير طبيعية في قائمة الكهرباء).

الجدول (2) وصف محور قائمة الكهرباء وتشخيصه

الفقرات	مقياس الاستجابة				الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الاستجابة %
	اتفق (3)		اتفق الى حدٍ ما (2)		لا اتفق (1)			
	ك	%	ك	%	ك	%		
X21	84	75.00	18	16.07	10	8.93	2.66	0.64	23.96	88.69
X22	52	46.43	29	25.89	31	27.68	2.19	0.84	38.58	72.92
X23	70	62.50	26	23.21	16	14.29	2.48	0.73	29.61	82.74
المعدل العام		61.31		21.73		16.96	2.44	0.74	30.72	81.45

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS V26). n=112

ت. محور الصيانة:

تؤشر نتائج الجدول (3) إلى أنَّ محور الصيانة تمثل بالفقرات الفرعية (X31-X33)، وبنسبة بلغت (49%) من المبحوثين نحو الاتفاق على إجمالي فقرات هذا البُعد ونسبة عدم الاتفاق بنسبة قدرها (12%) ونسبة غير المتأكدين من إجاباتهم (40%) ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (2.37) وانحراف معياري (0.68) وبمعامل اختلاف (29%) وشدة استجابة (79%)، إذ أسهمت الفقرة (X32) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (53%) بوسط حسابي (2.43) وانحراف معياري(0.67) وشدة استجابة (81%) التي تنص على (حققت شركة كار الدقة في إصلاح أي عطل)، وجاءت أقل الإسهامات من الفقرة (X33) بنسبة بلغت (45%) وبوسط حسابي (2.29) وانحراف معياري (0.72) وشدة استجابة (76%) التي تشير إلى (أسهمت شركة كار في توفير الصيانة على مدار 24 ساعة).

الجدول (3) وصف بُعد محور الصيانة وتشخيصه

الفقرات	مقياس الاستجابة				الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الاستجابة %
	(3)اتفق		اتفق الى حدٍ ما (2)		(1)لا اتفق			
	ك	%	ك	%	ك	%		
X31	54	48.21	47	41.96	11	9.82	2.38	0.66	27.73	79.46
X32	59	52.68	42	37.50	11	9.82	2.43	0.67	27.48	80.95
X33	50	44.64	45	40.18	17	15.18	2.29	0.72	31.30	76.49
المعدل العام		48.51		39.88		11.61	2.37	0.68	28.84	78.97

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS V26). n=112

ث. محور جودة نظام التزويد:

تؤشر نتائج الجدول (4) إلى أنَّ محور جودة نظام التزويد تمثل بالفقرات الفرعية (X41-X42)، وبنسبة بلغت (68%) من المبحوثين نحو الاتفاق على إجمالي فقرات هذا البعد ونسبة عدم الاتفاق بنسبة قدرها (5%) ونسبة غير المتأكدين من إجاباتهم (27%) ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (2.63)، وانحراف معياري (0.59)، وبمعامل اختلاف (٢٢%)، وشدة استجابة (88%)، إذ أسهمت الفقرة (X41) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (69%) بوسط حسابي(2.63)، وانحراف معياري (0.60)، وشدة استجابة (88%) التي تنص على (أسهم وجود شركة كار في ترشيد الكهرباء لدى المواطنين)، وجاءت أقل الإسهامات من الفقرة (X42) بنسبة بلغت (67%)، وبوسط حسابي(2.63)، وانحراف معياري (0.57)، وشدة استجابة (88%) التي تشير إلى (قللت شركة كار من نسبة الاستخدام غير الشرعي للكهرباء إلى أدنى مستوياته).

الجدول (4) وصف محور جودة نظام التزويد وتشخيصه

الفقرات	مقياس الاستجابة				الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الاستجابة %
	(3)اتفق		اتفق الى حدٍ ما (2)		(1)لا اتفق			
	ك	%	ك	%	ك	%		
X41	77	68.75	28	25.00	7	6.25	2.63	0.60	22.94	87.50
X42	75	66.96	32	28.57	5	4.46	2.63	0.57	21.77	87.50
المعدل العام		67.86		26.79		5.36	2.63	0.59	22.36	87.50

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS V26). n=112

ج. محور التعميم:

تؤشر نتائج الجدول (5) إلى أنَّ محور التعميم تمثل بالفقرات الفرعية (X51-X54)، وبنسبة بلغت (64%) من المبحوثين نحو الاتفاق على إجمالي فقرات هذا البعد ونسبة عدم الاتفاق بنسبة قدرها (14%)، ونسبة غير المتأكدين من إجاباتهم (22%) ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (2.50)، وانحراف معياري (0.72)، وبمعامل اختلاف (29%)، وشدة استجابة (83%)، إذ أسهمت الفقرة (X52) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (73%) بوسط حسابي(2.61) وانحراف معياري(0.70)، وشدة استجابة (87%) التي تنص على (أدعم وجود شركات أُخرى منافسة)، وجاءت أقل الإسهامات من الفقرة (X54) بنسبة بلغت (55%)، وبوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.74)، وشدة استجابة (80%) التي تشير إلى (أعتقد أنَّ خصخصة قطاع التوزيع يصب في مصلحة المستفيد).

الجدول (5) وصف محور التعميم وتشخيصه

الفقرات	مقياس الاستجابة				الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة الاستجابة %
	اتفق (3)		اتفق الى حدٍ ما (2)		لا اتفق (1)			
	ك	%	ك	%	ك	%		
X51	63	56.25	33	29.46	16	14.29	2.42	0.73	30.20	80.65
X52	82	73.21	16	14.29	14	12.50	2.61	0.70	26.93	86.90
X53	79	70.54	18	16.07	15	13.39	2.57	0.72	27.97	85.71
X54	62	55.36	33	29.46	17	15.18	2.40	0.74	30.84	80.06
المعدل العام		63.84		22.32		13.84	2.50	0.72	28.99	83.33

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS V26). n=112

ح. خلاصة وصف حالة المخدومين بشركة كار:

تكشف معطيات الجدول (6) عن وجود اتفاق بنسبة (58.80%) من المبحوثين على إجمالي الفقرات المعبرة عن الأبعاد الخمسة للمخدومين بشركة كار والمتمثلة بـ(محور جودة الخدمة، محور قائمة الكهرباء، محور الصيانة، محور جودة نظام التزويد، محور التعميم) وبوسط حسابي الذي بلغ (2.46)، وانحراف معياري (0.69)، ومعامل اختلاف (28.26%) ونسبة استجابة (82.11%) وحقق محور جودة نظام التزويد على أعلى إسهامات الاتفاق، وعلى نحو جعله في المرتبة الأولى مقارنة بالأبعاد الأُخرى وبنسبة اتفاق (67.86%)، بينما امتلك محور التعميم المرتبة الثانية بنسبة اتفاق بلغت (63.84%)، وجاء في المرتبة الثالثة محور قائمة الكهرباء وبنسبة اتفاق (61.31%)، بينما جاء في المرتبة الرابعة محور جودة الخدمة وبنسبة اتفاق (52.46%)، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء محور الصيانة وبنسبة اتفاق (48.51%).

الجدول (6) ملخص وصف حالة المخدومين بشركة كار وتشخيصه

		المعطيات					
		الاتفاق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	نسبة الاستجابة %	الترتيب
الأبعاد	محور جودة الخدمة	52.46	2.38	0.72	30.39	79.32	الرابع
	محور قائمة الكهرباء	61.31	2.44	0.74	30.72	81.45	الثالث
	محور الصيانة	48.51	2.37	0.68	28.84	78.97	الخامس
	محور جودة نظام التزويد	67.86	2.63	0.59	22.36	87.5	الأول
	محور التعميم	63.84	2.5	0.72	28.99	83.33	الثاني
	المعدل	58.80	2.46	0.69	28.26	82.11	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS V26). n=112

الجدول (7) ورقة الاستبانة بشكل عام

السؤال	الرمز في جداول التحليل
محور جودة الخدمة	
أسهم وجود شركة كار في تسهيل اجراءات حصول المستهلك على الخدمة الكهربائية.	X11
لاحظت فرقاً ايجابياً في الخدمة المقدمة من قبل شركة كار.	X12
التزمت شركة كار بعامل السرعة والدقة في تقديم الخدمات للمواطن.	X13
توظف شركة كار كوادر ذات مهنية عالية في العمل الاداري والفني.	X14
محور قائمة الكهرباء	
أسهمت شركة كار في إيصال قائمة الكهرباء في وقتها المحدد.	X21
لم ألاحظ أي زيادة غير طبيعية في قائمة أجور الكهرباء.	X22
أسهم وجود شركة كار في تقليل الديون.	X23
محور الصيانة	
أسهم وجود شركة كار في توفير صيانة .حديثة وسريعة.	X31
حققت شركة كار الدقة في اصلاح أي عطل	X32
أسهمت شركة كار في توفير الصيانة على مدار 24 ساعة.	X33
محور جودة نظام التزويد	
أسهم وجود شركة كار في ترشيد الكهرباء لدى المواطنين.	X41
قللت شركة كار من نسبة الاستخدام غير الشرعي للكهرباء الى ادنى مستوياته.	X42
محور التعميم	
أدعم التجديد لعقد شركة كار لكون الخدمة اصبحت أفضل.	X51
أدعم وجود شركات أخرى منافسة.	X52
أدعم تعميم تجربة شركة كار أو أي شركة أخرى تعمل بنفس المجال على بقية أحياء الموصل	X53
أعتقد أن خصخصة قطاع التوزيع يصب في مصلحة المستفيد.	X54

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (SPSS V26). n=112

الاستنتاجات والمقترحات:

١. تُسهم الخصخصة مساهمة فعَّالة في عملية إصلاح الوضع الاقتصادي للبلد.

٢. هناك هدر غير مسبوق وخسائر اثناء التوزيع قد تجاوزت (50%) وهذه النسبة كبيرة جداً مقارنةً بالنسب العالمية المقبولة فعلى سبيل المقارنة تبلغ الخسائر في دول المنطقة 12% تقريباً، والمتوسط العالمي 6% تقريباً.

٣. وجود اتفاق بنسبة (58.80%) من المبحوثين على إجمالي الفقرات المعبرة عن الأبعاد الخمسة للمخدومين بشركة كار والمتمثلة بـ(محور جودة الخدمة، ومحور قائمة الكهرباء، ومحور الصيانة، ومحور جودة نظام التزويد، ومحور التعميم).

٤. حقق محور جودة نظام التزويد على أعلى إسهامات الاتفاق، وعلى نحو جعله في المرتبة الأولى مقارنة بالأبعاد الأخرى وبنسبة اتفاق(67.86%).

٥. بينما امتلك محور التعميم المرتبة الثانية بنسبة اتفاق بلغت (63.84%)، وجاء في المرتبة الثالثة محور قائمة الكهرباء وبنسبة اتفاق (61.31%)، بينما جاء في المرتبة الرابعة محور جودة الخدمة وبنسبة اتفاق (52.46%)، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء محور الصيانة وبنسبة اتفاق (48.51%).

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. اسحق، عبدالعزيز، ٢٠١٢، الخصخصة وأثرها على العمالة، رسالة ماجستير، جامعة الكويت.

٢. آل جارالله، غصون كاظم عبيد، ٢٠١٨، دور الأسواق المالية في التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص في بلدان مختارة وامكانية الاستفادة منها في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٣. الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي ، ط١، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١١.
٤. الخزرجي، داوود سلوم عبدالحسين، ٢٠٠٨، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر مع الاشارة الى العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة.
٥. زوبي، أكرم علي وخالد عبدالواحد، ٢٠١٦، أثر تطبيق الخصخصة على أداء الشركات، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، المجلد ١، الجزائر.
٦. السالم، احمد جبر، ٢٠١٩، خصخصة قطاع الكهرباء دراسة حالة محافظة البصرة www.iasj.net.
٧. السعيد، منصور فرج ويوسف الانصاري، ٢٠٢٠، خصخصة المرافق العامة في دولة الكويت وأثره على حصة الشريك المدير: دراسة في ظلال قانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٠ في شأن برامج وعمليات التخصيص، مجلة روح القوانين، العدد ٨٩ ، الكويت.
٨. العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم، الخصخصة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، ط١، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي، ٢٠١١.
٩. العنبكي، عبدالحسين، ٢٠٢٢، وزارة العراق جيب العراق المثقوب، www.iraqieconomiststs.net.
١٠. قنوع، نزار، ٢٠٠٥ ، الخصخصة بشكل عام ايجابياتها وسلبياتها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٧، العدد ٢، سوريا.
١١. الهزايمة، محمد أحمد مصطفى، ٢٠٠٤، تأثير التخاصية على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الأردنية المخصخصة، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
١٢. هندي، منير ابراهيم، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة، ١ط، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ١٩٩٥.
١٣. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ٢٠١٨، العراق.
١٤. وزارة الكهرباء العراقية، الشركة العامة لتوزيع كهرباء المنطقة الشمالية، شركة كار لإنتاج الطاقة الكهربائية.
١٥. وزارة الكهرباء، التقرير السنوي الاحصائي، ٢٠١٩، العراق.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

16. Christon, Fey, 2013, The privatization proess in Turke: the case of Tobacco industry, Master thesis, UNI of Macedonia.
17. International Energy Agency, Iraq's Energy Sector, A Roadmap to Brighter Future, 2019. www.iea.org0
18. Lieberman, Ira W., *et.al.*, 2015, privatization transition Economies: The ongoing story, Journal of Emerald insight, Articale ID emerald-srm: 607626.
19. Sheshinski, Eytan & Luis F. Lopez-Calva, 2003, privatization and its Benefite: Theory and Evidence, CESifo Economic Studies, Vol. 49, Issue 3.
20. World Bank, Electricity reform in developing countries, 1998, USA.